قائمة المسائل المسبقة
على التقرير الأول لدولة الكويت

1) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 8) إلى المؤشرات الاقتصادية، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن إجمالي الناتج المحلي في الدولة الطرف، ونصيب الفرد منه.

2) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 29) لنشر الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" بتاريخ 2013/2/14، يرجى تزويد اللجنة بنماذج لأحكام قضائية صدرت بالإستناد لأحكام الميثاق أو بالإشارة إليه.

3) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 53) إلى النصوص الدستورية المتعلقة بفرض الأحكام العرفية، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن الحقوق والحريات التي يجوز تعطيلها أو تقييدها في حالة الطوارئ الاستثنائية، في ضوء أحكام المادة (4) من الميثاق.

4) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 65) إلى حظر تنفيذ أحكام الإعدام على الحوامل، تستفسر اللجنة عما إذا كانت التشريعات الكويتية تضمن عدم تنفيذ حكم الإعدام في الأم المرضعة إلا بعد انقضاء عامين على تاريخ الولادة، إعمالاً لأحكام المادة (7) فقرة (2) من الميثاق.

5) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 73) إلى إنشاء (إدارة متابعة الشكاوى بوزارة الداخلية) بموجب القرار 2008/2411، يرجى تزويد اللجنة بصورة من القرار المشار اليه، ومعلومات عن عدد الشكاوى التي تلقتها الإدارة خلال الثلاث سنوات الماضية، ونسبة التحقيقات الرسمية التي خضع لها المسؤولون عن انفاذ القوانين والتي أسفرت عن إجراءات تأديبية.

6) تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن عدد قضايا التعذيب التي تم تحريك الدعوى الجزائية فيها ضد موظفين عمومين خلال الثلاث سنوات الماضية.

7) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرات 76 : 78) إلى قواعد التعويض عن الضرر، يرجى تقديم معلومات عن عدد قضايا التعويض عن جرائم التعذيب التي رفعت في هذا الشأن، ومقدار التعويضات المحكوم بها خلال الثلاث سنوات الماضية، ونماذج من الأحكام القضائية الصادرة بمعاقبة مرتكبي تلك الجريمة والتعويض لضحايا التعذيب.

8) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 90) إلى ضبط عدد (3) قضايا متعلقة بالإتجار بالأشخاص، وتم احالتهم للنيابة العامة، يرجى تقديم معلومات حول نتائج التحقيقات في تلك القضايا، والأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن.

9) تستفسر اللجنة عن التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لضمان استقلال القضاء وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات، إعمالاً لأحكام المادة (12) من الميثاق.

10) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 108) إلى النصوص القانونية الضامنة للإعانة العدلية لغير القادرين مالياً للدفاع عن حقوقهم، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات عن عدد الأشخاص الذين استفادوا بالإعانة العدلية خلال الثلاث سنوات الماضية، ومقدار الأموال التي انفقتها الدولة لهذا الغرض.

11) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 158) إلى احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي، وأحيطت اللجنة علماً بإجراء انتخابات المجلس في عام 2013، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن نسبة مشاركة المواطنين في تلك الانتخابات والإجراءات التي اتخذت لضمان تعبير المواطنين عن ارادتهم بطريقة حرة ونزيهة.

12) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرات 188 و189) إلى القانون رقم 33 لسنة 1964 بشأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة، تستفسر اللجنة عن عدد حالات نزع الملكية ومقدار التعويضات المدفوعة خلال الثلاث سنوات الماضية.

13) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 191) إلى عدد من التشريعات التي تنظم الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، يرجى تقديم معلومات احصائية عن عدد الصحف والمجلات المطبوعة والالكترونية وقنوات البث الإذاعي والمرئي المرخص لها بالعمل، وشروط الترخيص لتلك الوسائل الإعلامية، ومعلومات عن الهيئات المسؤولة عن منح تراخيص الاصدار والبث.

14) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 204) إلى إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية عام 2008، يرجى تقديم معلومات احصائية عن شكاوى العنف ضد النساء والأطفال التي تلقتها الإدارة خلال الثلاث سنوات الماضية، ونسبة ما تم حله ودياً من تلك الشكاوى ونسبة ما أحيل للجهات القضائية.

15) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 207) إلى قيام وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بإيواء ورعاية الفتيات المطلقات واللاتي لهن مشاكل أسرية، تطلب اللجنة تزويدها بمعلومات احصائية عن نسبة من استفادوا من خدمات الوزارة في هذا الشأن وتصنيفهم، ونوعية الخدمات المقدمة لهم.

16) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 214) إلى انشاء مراكز حماية الطفولة في كل محافظة، تستفسر اللجنة عن عدد الشكاوى التي تلقتها تلك المراكز، وعن الإجراءات المتخذة حيالها.

17) تستفسر اللجنة عن سن الزواج في الدولة الطرف، والتدابير التي اتخذتها لكفالة حق التزوج وتأسيس الأسرة، وعن شروط وأركان الزواج، إعمالاً لأحكام المادة (33) فقرة (1) من الميثاق.

18) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 220) إلى اعتراف الدستور بحق كل كويتي في العمل، تستفسر اللجنة عن معدلات البطالة في الدولة الطرف.

19) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 230) إلى إنشاء إدارة العمالة المنزلية بوزارة الداخلية، يرجى تقديم معلومات احصائية عن نسبة مكاتب ومنشآت الاستقدام التي جرى التفتيش عن امتثالها للقانون، ونسبة عمليات التفتيش التي أسفرت عن ضبط مخالفات وتحرير محاضر، والأحكام القضائية الصادرة فيها، خلال الثلاث سنوات الماضية.

20) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 231) إلى اختصاص إدارة العمالة المنزلية باستقبال شكاوى تلك الفئة، تستفسر اللجنة عن نسبة الشكاوي التي تلقتها الإدارة وتصنيفها، ونسبة ما تم حله ودياً، ونسبة ما تمت احالته إلى القضاء للفصل فيه.

21) يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لتحديد سن أدني للالتحاق بالعمل، إعمالاً لأحكام المادة (34) فقرة (3/أ) من الميثاق.

22) أشار التقرير (الفقرات 235 : 239) إلى عدد من النصوص الدستورية والقانونية التي تنظم الحق في الضمان والتأمين الاجتماعي، وتستفسر اللجنة عن مقدار الأموال التي خصصتها الدولة لهذا الغرض ونسبتها من الإنفاق العام والدخل القومي الإجمالي خلال الثلاث سنوات الماضية.

23) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 251) إلى زيادة عدد مراكز الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة، تستفسر اللجنة عما إذا كانت تلك المراكز تقدم خدمات الرعاية الصحية الأساسية مجاناً لكل مواطن، إعمالاً لأحكام المادة (39) فقرة (1) من الميثاق.

24) أشار تقرير الدولة الطرف (الفقرة 262) إلى إنشاء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، يرجى تزويد اللجنة بمعلومات عن عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة خلال الثلاث سنوات الماضية، وتصنيفها، ونسبة ما تم الاستجابة له من تلك الشكاوى.

25) يرجى تزويد اللجنة بمعلومات احصائية ديموغرافية عن نسبة الإعاقة في الدولة الطرف، وعن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.